براءة يسرى معروف وزملاءه من حكم بالسجن ثلاث سنوات



تظاهر العاملين بالجامعات أمام وزارة المالية



كلام صنايعية



ثورة التصحيح
لا خوف.. لا عنف.. السلطة بأيد الشعب



وضع مصر على القائمة السوداء

يؤثر على اتفاقيات التجارة الحرة
يؤدى إلى عرقلة بعض الاتفاقيات
يؤثر سلبياً على مناخ الاستثمار فى مصر

وقفة احتجاجية لعمال الإسكندرية للغزل أمام البورصة





نظم يوم ١٣ يونيو العشرات من العاملين بمصنع الإسكندرية للغزل وقفة احتجاجية أمام مبنى البورصة بوسط القاهرة، فى تمام الساعة الحادية عشر صباحا، تزامنا مع الجمعية العمومية للشركة والمقامة فى إحدى قرى الساحل الشمالى، بعد نقلهما من البورصة لمنع العمال من عمل وقفتهم للاعتراض على سياسات الشركة، كما نظم عمال مصنع كابو للنسيج والتابعين لنفس الشركة وقفة احتجاجية موازية أمام مقر الشركة بالإسكندرية.. قال العاملون فى بيان لهم إن الإدارة ترفض حضور الجلسة التفاوضية التى أبلغتهم بها وزارة القوى العاملة، مؤكدين أنهم نظموا اعتصاما مفتوحا داخل الشركة منذ ١٠ أيام للمطالبة باحتساب الإضافى على الراتب الشامل، واحتساب الساعة الثامنة من ساعات العمل إضافية ومدفوعة الأجر، طبقا للقانون، وتعديل لائحة الجزاءات التى تخصم أكثر من نصف راتب العامل، بسبب بنودها التعسفية، وزيادة الأجر الأساسى الذى يتراوح ما بين ١٧٦ إلى ٢٢٠ جنيهاً كحد أقصى، ليكون كباقى شركات الغزل والنسيج المجاورة، التى يتراوح مرتبات العاملين بها ما بين ٤٠٠ إلى ٥٥٠ جنيه كراتب أساسى.

وهدد العاملون فى بيانهم بالتصعيد، خاصة بعد سحب إدارة الشركة لمهندسى الإنتاج تحسبا لعدم تصنيع منتج به أى تلفيات أو قليل الجودة، مطالبين بصرف الأرباح طبقا للقانون ١٠٪، حيث أن إدارة الشركة تصرف شهرين أو ثلاثة فقط، تعديل الراتب المتغير، وصرف حافز الإنتاج الذى لم تصرفه الإدارة.

هدد العاملون فى بيانهم بالتصعيد، خاصة بعد سحب إدارة الشركة لمهندسى الإنتاج تحسبا لعدم تصنيع منتج به أى تلفيات أو قليل الجودة

عمال مستشفى اسنا يغلقون الإدارة الصحية

أغلق العشرات من العمال المؤقتين بمستشفى إسنا المركزى جنوب الأقصر إدارة إسنا الصحية بالجنازير، يوم الثلاثاء الماضى احتجاجاً على عدم صرفهم مستحقاتهم المالية، وقال المحتجون، إنهم يعملون بنظام العقد المؤقت منذ سنوات، وجاء قرار بنقلهم إلى بند أجور موسمين "باب أول"، وأن يتم تحرير مرتبات شهر مايو الماضى، على هذا الأساس ولكن لم يتم حتى الآن الصرف.

وقال محمد أبو الغيط، مدير الشئون الإدارية والمالية بالإدارة الصحية، إنه تم التفاوض وإقناع العمالة المؤقتة لفتح باب الإدارة بعد أن تبين لهم أن سبب عدم صرف مرتباتهم حتى الآن هو عدم تحرير إدارة المستشفى لمرتباتهم وليس الإدارة الصحية، وأضاف، أنه أرسل فى حينه إلى المستشفى بسرعة تحرير المرتبات بالتكاليف الجديدة التى سوف يتم الصرف عليها وإرسالها مع مخصوص من الإدارة لاعتماد تعزيز بند الصرف لهم، وعلى إثر ذلك قاموا بفتح الإدارة وانصرفوا إلى محل عملهم.

عمال تراست السويس يتظاهرون داخل مكتب المحافظ



قام يوم الثلاثاء الماضى العشرات من عمال شركة تراست للمنسوجات بالاحتجاج داخل مكتب اللواء سمير عجلان محافظ السويس، بعد أن دخلوا إلى الديوان العام منذ أكثر من ٣ ساعات ينتظرون لقاء المحافظ للبت فى مطالبهم ومحاولة إيجاد حل لهم لعودة العمل بالشركة المتوقف منذ أكثر من ٦ أشهر عن العمل بسبب قرار مالك المصنع، بالإضافة إلى عدم صرف مستحقاتهم المالية المتأخرة، حيث قام العمال بالاحتجاج والهتاف ضد تجاهلهم، وخاصة بعد أن علموا أن محافظ السويس سوف يغادر المبنى فى جولة تفقدية ولم يلتقى بهم وهو ما جعلهم يقفون أمام باب مكتبه لمنعه من الخروج.

على الفور، تدخلت قوات الجيش وانتشرت أمام الديوان العام بشكل مكثف وأمام مكتب المحافظ لاحتواء غضب العمال، ومحاولة إيجاد حل لهم ومطالبا منهم التوجه للرقابة الإدارية وخاصة أنهم شركة خاصة وليس حكومية.

يذكر أن عمال تراست قاموا منذ ٨ أشهر باقتحام الديوان العام واحتجزوا محافظ السويس الحالى فى مكتبه على خلفية عدم صرف مستحقاتهم المالية، وقام المحافظ آنذاك بمخاطبة النائب العام للتدخل ومحاولة تشكيل لجنة قانونية لإدارة المصنع واستدعاء مالك المصنع والتحقيق معه فى عدم صرف مستحقات العمال، واتخاذ قرار بإيقاف العمل وتشريد مئات العمال وأسرهم.. هذا وشهد مصنع تراست على مدار السنوات الماضية مئات من الوقفات والاحتجاجات، وإيقاف العمل عشرات المرات للمطالبة بعدم إيقاف العمل وصرف مستحقاتهم.

فشل مفاوضات عمال افكو مصر للزيوت





قال محمد سعيد، رئيس اللجنة النقابية بمصنع افكو مصر للزيوت بالسويس، إن المفاوضات التى تم إجراؤها عصر يوم ١١ يونيو ما بين العمال والإدارة، بحضور القوى العاملة ومسئولون من الجيش الثالث الميدانى ومسئولو ديوان عام محافظة السويس فشلت ولم تحقق أى جديد، ويبقى الوضع كما هو عليه وغلق المصنع لليوم الثلاثين على التوالى.. وأوضح سعيد أن سبب فشل المفاوضات يرجع إلى تمسك الإدارة بموقفها ورفض تحقيق أى مطالب إلا بعد عودة العمل، وهو ما رفضه العمال بالإجماع الذين أصروا على عدم عودة العمل قبل تحقيق مطالبهم فى مقدمتهم عودة المفصلين.

كان قد دخل العمال البالغ عددهم ٤٥٠ عاملا ممثلين فى ٣ ورديات فى إضراب عن العمل منذ ١١ مايو الحالى، بسبب امتناع إدارة الشركة عن تنفيذ بنود المفاوضة الجماعية، بعد أن مضى أكثر من سنة على توقيع اتفاقية المفاوضة الجماعية بين العمال وإدارة الشركة فى مارس ٢٠١٢ دون أن تنفذ الإدارة أيا من البنود المتفق عليها، وماطلت على مدار العام الماضى، مما دفع العمال للإقدام على الخطوة الأخيرة بعد فشل المخاطبات الشفهية للإدارة، وهى الإضراب عن العمل.

وكانت بنود الاتفاقية تتضمن إقرار بدل مخاطر، واحتساب العلاوة الدورية على الأساسى الفعلى للراتب وليس الأساسى التأمينى، والتوقف عن خصم ضرائب على المنح، والتى تقتطع منهم على مدار ١٢ عاما مضت، ومد مظلة الرعاية الصحية لأسر العاملين على أن تكون فى مستشفيات جيدة الخدمة، وإعادة الهيكلة الإدارية بما يضمن تطبيق الرسوب الوظيفى كما يجب، حيث إن الشركة طبقته على خلاف القانون، كما قامت به فى غير موعده المحدد ما أضر بأوضاع كثير من العاملين بالشركة.

الطيارون يطالبون بإعادة اختبارات القبول الأخيرة

طالب الطيارون غير العاملين الرئيس محمد مرسى بإلغاء كافة الامتحانات التى عُقدت بشركة مصر للطيران الأخيرة وإبطال أعمال اللجنة وقبول الطيارين فى هذا الإعلان بناء على امتحان تحريرى للمادة الفنية تحت إشراف سلطة الطيران المدنى بدلاً من الامتحانات التقديرية خاصة، وأن وزير الطيران المدنى المهندس وائل المعداوى أقر بأنه سيتم العمل بهذا الامتحان التحريرى فى كافة الإعلانات المستقبلية لعدالته مع الالتزام بتطبيق لائحة مصر للطيران فى قوانين العمل.

كما طالب الطيارون فى خطاب أرسلوه إلى الرئيس محمد مرسى بضرورة قبول عدد من الطيارين يتناسب مع تأخير الإعلان لمدة ٣ سنوات مع استمرار متوسط نسبة الـ٥٪ الاحتياج السنوى المقررة فى مصر للطيران.

واقترحوا أن يكون العدد المقبول فى هذه المجموعة فى حدود ٢٠٠ طيار على أن يقبلوا وفقاً لخطة زمنية تقسم المقبولين على مراحل تتلاءم مع حاجة تشغيل مصر للطيران على أن يكون قبولهم معلن منذ الآن بعد الاختبارات المقررة.



وقال الطيارون غير العاملين فى رسالتهم للرئيس محمد مرسى، إن لائحة اللجان السابقة فى كافة النص على ضرورة وجود عضو قانونى وممثل للموارد البشرية وطبيب نفسى وهذا لم يحدث أيضا فى هذا الإعلان مما قد يبطل أعمال اللجنة لعدم اكتمال النصاب القانونى للجنة.

اعتصام مفتوح لعمال النصر للبترول

بدأ المئات من العاملين بشركة النصر للبترول بالسويس اعتصاما مفتوحا صباح يوم الثلاثاء ١١ يونيو، وإضرابا عن العمل داخل مقر الشركة معلنين تضررهم بعدم صرف العلاوات وحافز الخبرة الخاصة بهم، مؤكدين أن إدارة الشركة لم تقدم لهم أى حلول فى هذا الأمر، وأنهم يطالبون بحقهم القانونى، مؤكدين أنهم لن يفضوا اعتصامهم حتى تحقق مطالبهم.. هذا وقد حاولت إدارة الشركة إقناع العمال بفض اعتصامهم مؤكدين على سعيهم لإنهاء كافة مشاكلهم والبت فى مطالبهم ومخاطبة الهيئة العامة للبترول بمطالبهم، التى تتلخص فى عدم خصم أى مستحقات مالية وإضافة سنوات الخبرة وصرف جميع مستحقاتهم دون أى خصوما، إلا أن العمال رفضوا فض الاعتصام .

يذكر أن العمال كانوا قد نظموا وقفة احتجاجية فى اليوم السابق داخل الشركة وأعلنوا عن دخولهم فى اعتصام مفتوح عن العمل حتى إيجاد حل لمشاكلهم بعد القرار الصادر من الرئيس بإيقاف صرف مستحقات مالية لهم وعدم ضم سنوات الخبرة للعمال.



عمال مياه سوهاج يطالبون بزيادة الحوافز

نظم العشرات من العاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحى، بمحافظة سوهاج وقفة احتجاجية داخل مقر الشركة بسوهاج، وذلك للمطالبة بزيادة الحافز من ١٠٠٪ إلى ٢٥٠٪ أسوة بالشركات الأخرى، بجانب المطالبة بالتثبيت، ونقل بعضهم من إدارة إلى إدارة أخرى.. تم احتواء الموقف من قبل المهندس محمود نافع رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحى بسوهاج، وتم عقد اجتماع بالعاملين المحتجين داخل قاعة الاجتماعات، حيث تم الاستماع إلى مطالبهم.

وأوضح نافع أن موارد الشركة أصبحت قليلة الآن، عقب امتناع العديد من المشتركين عن سداد قيمة استهلاك المياه للشركة، وانخفاض دعم الدولة للشركة من ٦ ملايين إلى ٣ ملايين، مشيرا إلى وجود زيادة سوف يحصل عليها العاملون فى شهر يوليو القادم.. وطالب نافع العاملين بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد، وبدلا من الوقفات الاحتجاجية التى تعطل العمل، كان من الأفضل أن تتم كتابة المطالب وعرضها على الشركة للنظر فيها، وأن الشركة تعطى كافة الاهتمام والرعاية للعاملين فى ضوء المتاح من موارد.

تظاهر ممثلى 22 جامعة مصرية أمام وزارة المالية





نظم العاملين فى ٢٢ جامعة حكومية، مظاهرة يوم الأحد ١٦ يونيو الماضى ، أمام وزارة المالية احتجاجًا على عدم الانتهاء من اعتماد صرف قيمة الـ١٠٪ الخاصة بدعم صندوق العاملين بالجامعات.. وقال طارق القليني – أمين عام النقابة المستقلة للعاملين بالجامعات إنهم نسقوا مع زملائهم بالجامعات الأخرى على أن يتم الاحتجاج أمام وزارة المالية ومجلس الشورى ووزارة التعليم العالي، لتقاعس وزارة المالية فى تحقيق مطالبهم، إذ إن المالية لم تستطع توفير المبلغ الخاص بها وهو ١٠٢ مليار جنيه من نسبة الـ١٠٪ الخاصة من نسبة الوزارة من الصناديق الخاصة، والتى تصل قيمتها نحو ٦٠٠ مليون جنيه.. وأضاف مجدى سالم رئيس النقابة المستقلة بجامعة حلوان أن مطالبهم ليست مالية فحسب، ولكن لهم بعض المطالب الإدارية المتمثلة فى اعتراض القدماء من الموظفين من ظلم بين تسويات مرتباتهم ومعاشهم بالمقارنة بالموظفين الجدد الحاليين، مؤكدًا أنه سوف يكون هناك لقاء مع أمين عام الجامعة، وبعض القيادات المختصة لحل مشكلة التسويات للزملاء من قدامى المثبتين.. فيما طالب طارق زين مؤسس رابطة جامعات مصر، بتفعيل موافقة مجلس الشورى بتخصيص ٢٠٤ مليارات جنيه أوضاع العاملين بالجامعات المصرية، مؤكدًا بعدم اتخاذهم أى إجراءات تصعيدية فى الفترة الحالية نظرا لظروف الامتحانات فى الجامعات، على أن يتم تحديد آليات التصعيد.

هذا وقد سمح العاملون بالجامعات المصرية والمتظاهرون أمام وزارة المالية بخروج موظفى الوزارة بعد احتجازهم لأكثر من نصف ساعة وغلق بوابات الوزارة فى وجههم، مما اضطر بعضهم لتسلق أسوار الوزارة فى محاولة منهم للخروج ، كما شهد محيط الوزارة أثناء خروج الموظفين تأمين قوات الأمن المركزى لخروجهم، وافترش عدد من موظفى الجامعات الحديقة المقابلة للوزارة لأخذ قسط من الراحة، فى انتظار نتائج اجتماع الوفد.

الاتحاد الدولى للصناعات يتضامن مع عمال الحاويات

أشاد اتحاد عمال مصر الديمقراطى، بدور الاتحاد الدولى لعمال الصناعات، وبالبيان الذى أصدره الاتحاد، والذى أعلن فيه تأييده وتضامنه مع قادة وعمال شركة الحاويات بالإسكندرية بقيادة النقابى يسرى السيد معروف رئيس اتحاد عمال مصر الديمقراطى، وقال الاتحاد فى بيان له: "لقد حان وقت ظهور الحقيقة والتأكيد على أن المستقبل المشرق لمصر سوف يتحقق بسواعد العمال المصريين، الذين يطالبون بحقوقهم فى الحرية النقابية والحق فى التنظيم النقابى".

وكان الاتحاد الدولى للصناعات تحدث فى بيانه عن نضال عمال الموانئ ومناولة البضائع فى شركة حاويات الإسكندرية من أجل تحسين شروط وظروف العمل وجهود يسرى معروف وزملائه من النقابيين الذين واصلوا جهودهم التى بدأت قبل ثورة ٢٥يناير المجيدة بعامين لكشف الفساد والوقوف ضده والحفاظ على أرصفة ميناء الدخيلة، عبر إضراب العمال الذى شارك فيه ١٥٠٠ عامل عام ٢٠١١ ووضع إدارة مرفق ميناء الدخيلة أمام مسئولياتهم المباشرة تجاه عودة أرصفة الميناء إلى الشركة الوطنية، وهو ما أدى إلى تقديم يسرى وزملائه للمحاكمة وصدور أحكام ضدهم بالسجن ثلاث سنوات.

وأكد البيان، أنه يتابع القضية المنظورة يوم ١٦ يونيو، ويعلن دعمه وتأييده وتضامنه مع النقابيين الخمسة واستعداده الكامل لشن حمله عالمية ضد وقائع الاضطهاد التى يواجهها زعيم نقابى مهم اختاره المؤتمر التأسيسى لاتحاد عمال مصر الديمقراطى رئيساً للاتحاد عبر اقتراع سرى مباشر من بين ممثلى ١٨٦ نقابة.



عودة اعتصام بتروتريد أمام وزارة البترول

أعلن اليوم العاملون بشركة الخدمات البترولية "بتروتريد" أنهم سيدخلون فى إضراب عن العمل واعتصام مفتوح أمام وزارة البترول ، احتجاجاً على مماطلة إدارة الشركة فى تنفيذ مطالبهم ، وأعلن العاملون مطالبهم المتضمنة تطبيق اللائحة التأسيسية وضم شركة بتروتريد للهيئة العامة للبترول ونقل تبعيتها للهيئة، وعودة العمال المفصولين تعسفياً وإدارياً، ومنح مراقبى محطات البنزين صفة الضبطية القضائية، وتوفير أماكن لهم، وإعادة النظر فى أسلوب تقييمهم، وتعديل المسمى الوظيفى للأخصائيين لمحام ومحاسب لعدم شطبهم من النقابة.

وطالبوا بتطوير إدارة التسويق بدل نظام حرق أسعار المنتجات، وحل مشاكل مناطق الزيوت بالسويس، وإقالة كل من خيرية أبو القمصان وكمال الغرباوى مساعدى رئيس الشركة وأمين شرف المستشار القانونى بالشركة لسياستهم تجاه العمال، ورحيل وإقالة عمرو الشربينى ومحمد السبخى وخالد أحمد من إدارة الأمن بمنطقة شرق الإسكندرية.

استمرار اضرابات عمال السويس دون حلول

يواصل عمال ٣ مواقع عمالية بالسويس اعتصامهم المفتوح مع اختلاف أوقات ومدة الاحتجاج والإضراب عن العمل، فدخل عمال بحارة العبارة دهب بميناء بور توفيق بالسويس فى يومهم الـ ٣٥ دون حل لأزمتهم.

حيث أكد البحارة أنهم يطالبون بصرف كافة مستحقاتهم المالية والبدلات التى لم يصرفوها خلال سنوات عملهم مع شركة الملاحة الوطنية المالكة للعبارة والتابعة للدولة، بالإضافة لمطالبات البحارة بالحفاظ على العبارة دهب، وعدم بيعها مناشدين مسئولو ووزراء حكومة هشام قنديل بالتدخل وإنقاذ النقل البحرى المصرى، هذا وشهدت العبارة خلال مدة التوقف سلسلة من الأحداث، منها احتجاز مالك العبارة ورئيس الشركة، فضلا عن قيام لجان من السلامة البحرية وشرطة



المسطحات المائية ووزارة القوى العاملة وغيرها لفحص العبارة، والبت فى شكاوى البحارة.

وفى سياق متصل بالمشاكل العمالية، قال محمد سعيد، رئيس اللجنة النقابية لمصنع أفيكو مصر للزيوت، إنه لا عودة للعمل وفتح أبواب المصنع المتوقف منذ ١١ مايو قبل عودة الـ ١٢ عاملا المفصولين، وصرف بدلاتهم وأرباحهم المتأخرة، بالإضافة إلى تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الإدارة والعمال منذ عام، مؤكدا أن المحاولة الفاشلة من قبل الإدارة منذ يومين لدخول المصنع بالقوة، وحدوث اشتباكات بين الطرفين، ألهمت حماس المعتصمين وزادتهم ثقة وعزيمة للاستمرار على الإضراب حتى تحقق مطالبهم القانونية والمشروعة.

من جانبهم أكد عمال القزق البحرى أن المفاوضات الجديدة التى تمت بين مسئولى الشركة المصرية للصيد التابعة لوزارة الزراعة ومسئولى محافظة السويس، للبت فى مطالبهم وهى الانضمام إلى هيئة الثروة السمكية، وصرف لهم بدل مخاطر وزيادة رواتبهم، (فشلت بالكامل)، موضحين أن الوضع كما هو عليه، والعمل متوقف منذ ٢٧ مايو، وأن هناك ٨ من زملائهم مازالوا متوقفين عن العمل بقرار من إدارة الشكل بشكل تعسفى، فى محاولة لإنهاء الإضراب واعتصام العمال المفتوح عن العمل.

إضراب عمال جراج حى ثانى الإسماعيلية

نظم العشرات من عمال جراج حى ثانى بالإسماعيلية إضراباً عن العمل صباح يوم السبت ١٥ يونيو الماضى، مطالبين بالتثبيت وتعديل أوضاعهم المالية ، وقال شوقى عثمان رئيس نقابة العاملين بالحى، إن المسئولين بالمحافظة وعلى رأسهم محافظ الإسماعيلية وعدوهم بصرف مبلغ ١٥٠ جنيهاً بدل مخاطر العام الماضى أثناء الإضراب ولم تتحقق وعودهم، وهو ما دفعهم للإضراب مرة أخرى وعدم العمل حتى تتم الاستجابة لمطالبهم ، وأضاف لن يكون هناك عامل نظافة أو سيارة فى الشارع من اليوم، فرواتب العاملين ضعيفة للغاية ولا تتجاوز ٢٩٢ جنيهاً، وهو مرتب لا يكفى لسد الحاجة فى ظل الظروف الحالية وارتفاع الأسعار الجنونى.

رغم موافقة مجلس الشورى الهيئة تصر على تشريد عمال السماد العضوى

لا يزال مصير العشرات من العاملين بمصنع السماد العضوى التابع للهيئة العربية للتصنيع بمحافظة الشرقية مُعلق حتى الآن بسبب رفض الشركة وتعنتها مع العاملين فى تقنين أوضاعهم ومنحهم مستحقاتهم المالية المتأخرة، حيث أكد العاملين المتضررين والمعتصمين منذ ثلاثة أشهر ورغم ضربا بعضهم عن الطعام وتعريض حياتهم للخطر لم تتحرك الهيئة لتنقذ العمال المهددين بالتُشرد هم وأبنائهم بسبب تجاهل الدولة لهم.

حيث أكد العمال المعتصمين بأن فرع المصنع بالخطارة بالصالحية الجديدة مقام على مساحة "٢٠" فدان وتم توسعته وامتداده على عشرون فدان أخرى وتصل إنتاجية المصنع لى "١٢٠" ألف طن سنويا فى العام الواحد والمصنع خدمى وأرباحه تصل لى "٨" مليون جنيه سنويا ولا يحتاج لدعم أو موازنة ويغطى تكاليفه ومع ذلك تتعنت الهيئة مع العاملين وترفض منحهم حقوقهم فى الرواتب والتثبيت.

وأضاف العاملين بأنهم طرقوا كل الأبواب بمؤسسات الدولة الرسمية من مؤسسة الرئاسة ومجلس الشورى ووزارة البيئة وطرقوا باب محافظ الشرقية المستشار "حسن النجار" وتم عقد جلسة بمكتبه لكنه عجز عن حل المشكلة وقال لهم "جهة سيادية أبلغتنى بعدم التدخل فى شأن هذا المصنع". وقال العمال بأن رئيس اللجنة العليا للهيئة العربية للتصنيع والتى تضم وزارات الدفاع والصناعة والمالية هو الدكتور "محمد مرسى" رئيس الجمهورية ،وعلى الرغم من موافقة الدكتور "عبد العظيم محمود" رئيس لجنة التنمية البشرية وال دارية بمجلس الشورى قرار التعاقد مع العاملين ومع ذلك تتعنت الشركة وترفض التعاقد مع العاملين، ورفضت التجديد لعدد "١٤" عامل بعقود خبرة.

العاملين يؤكدون بأن الهيئة نصبت عليهم بسبب استقطابها لهم للعمل مع وعد بتثبيتهم بعد ستة أشهر ومر "٨" سنوات ولم تلتزم الهيئة بتقنين أوضاع العاملين وترفض منحهم رواتبهم وحياة العشرات من العاملين وأسرهم مهددة بالتشرد بسبب عدم تقاضيهم رواتبهم حتى الآن والمسئولين بالهيئة "ودن من طين وودن من عجين" مع التزام الصمت الكامل وعدم الاهتمام.



استمرار إضراب عمال ميجا تكستايل بالسادات

يواصل المئات من عمال شركة "ميجا تكستايل" بمدينة السادات لليوم الخامس على التوالى إضرابا مفتوحا عن العمل؛ احتجاجا على فصل العشرات منهم تعسفيا، فى إطار خطة إدارة الشركة التركية للتخلص من القيادات الطبيعية داخل الشركة بحسب تصريحات العمال.. وقال محمود حسن- أحد العمال إن المستثمر التركى لم يتوقف طوال السنوات السابقة عن إهدار حقوق العمال فبعد أن حل اللجنة النقابية وقام بفصل أعضائها وحظر النشاط النقابى داخل شركته، بالإضافة إلى عدم صرف الأرباح السنوية وحافز الإنتاج والتأمين الصحى وعدم صرف المكافأة السنوية كذلك عدم صرف بدل المخاطر والوجبات.. وأعلن العمال، أن إضرابهم مستمر رغم أن الإدارة علقت منشورا على جدران الشركة تتوعد من يقوم بالإضراب بالفصل الفورى، كما هددت إدارة الشركة بتصفية المصنع وغلقه، وذلك فى حالة تصميم العمال على مطلبهم.

فى بيان مشترك من الاتحاد المصرى واتحاد عمال مصر الديمقراطى

وضع مصر على القائمة السوداء جاء نتيجة قهر واستغلال العمال







انعقد مؤتمر العمل الدولى رقم ١٠٢ هذا العام وسط أجواء محلية ودولية فى غاية التعقيد فعلى المستوى الداخلى لازالت النقابات المستقلة والتى تزايدت فى مصر وتجاوز إعداد العمال المنضمين إليها أكثر من ٥ ملايين عامل تضغط لصدور قانون الحريات النقابية وتمارس الحكومات المتعاقبة قبل الثورة وبعدها المراوغة من اجل عدم إصدار هذا القانون الذى يعطى للنقابات الحقيقية حق التفاوض الجماعى لحل نزاعات العمل وممارسة نشاطاتها بحرية دون وصاية من أحد.. وخارجيا فى ظل تعرض كل أحرار العالم لحالات الانتهاكات التى تحدث على صعيد الحريات العامة والنقابية لمحاصرتها والقضاء عليها.. وبعد مناقشات لحالة ٢٥ دولة والتى وضعت على قائمة الحالات الفردية (القائمة السوداء) وللأسف كان من بينها حالة مصر وضعت منظمة العمل الدولية الحكومة المصرية فى خندق ضيق لإلزامها بإصدار القانون قبل مرور ٦ شهور وتلخصت ملاحظات المنظمة فيما يلى:-

١- تأسف المنظمة على مرور العديد من السنوات منذ أن طولبت الحكومة بإصدار قوانين تتوافق مع الاتفاقية ٨٧ بدون تحقيق اى نتائج .

٢- التزام الحكومة بممارسة النقابات المستقلة لأنشطتها وانتخاباتها والدفاع عن العمال بكل حرية لحين إصدار القانون دون تدخل من الدولة .

٣- إلزام الحكومة بتقديم نسخة من القانون (الحريات النقابية) لمنظمة العمل الدولية لمطابقته مع المعايير والاتفاقية ٨٧ لسنة ٤٨.

٤- حثت اللجنة الحكومة على الاستمرار فى الاستعانة بمنظمة العمل الدولية لتقديم الدعم الفنى والتقنى لكافة الشركاء الاجتماعين.

٥- إصدار قانون الحريات النقابية وفقا لالتزام الحكومة قبل الاجتماع القادم (يتم الاجتماع خلال نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ٢٠١٣).

٦- مطالبة الحكومة بتقديم تقرير مفصل للجنة الخبراء هذا العام (أى بنهاية أغسطس ٢٠١٣) لمراقبة التطور الهام والملموس فى مصر بما يضمن احترام حقوق النقابات العمالية من حيث الناحية القانونية والتطبيق الفعلى.

وعلى الحكومة أن تختار طريقها إما الاستمرار فى المراوغة وسلب حقوق العمال واستمرار التنكيل والخداع مما يؤدى لاستمرار وضع مصر على القائمة المختصرة (القائمة السوداء) والإساءة لمصر دوليا لبلد تعلم منه العالم اجمع كيف تصنع الثورات وكيف تنتزع الحقوق. وإما إنهاء القانون والالتزام بقرارات المجتمع الدولى والاتفاقيات التى وقعت عليها مصر وإعطاء العمال حقوقهم .

ونحن إذ نؤكد أننا سنحتفل قريبا جدا بانتصارنا على الظلم والاستبداد العمالى والنقابى ففترة خمسه شهور هى فترة قصيرة جدا لسنوات القهر والظلم التى عانينا منها ومازلنا نعانى منها حتى الآن .

عاش نضال عمال مصر – المجد للعمال

التأثيرات الاقتصادية والسياسية لوضع مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية



يؤثر على اتفاقيات التجارةٍ الحرة، وسيؤدى إلى عرقلة بعض الاتفاقيات، سيؤثر سلبياً على مناخ الاستثمار فى مصر

بعد عامين من ابتعاد مصر عن القائمة السوداء نتيجة التعهدات التي أطلقتها حكومات ما بعد الثورة وقدمتها لمنظمة العمل الدولية بإعداد تشريع جديد يضمن الحريات النقابية، عادت مصر مرة أخري إلي قائمة ملاحظات المنظمة الدولية القائمة القصيرة المعروفة إعلاميا بالقائمة السوداء. يأتي القرار في إطار أعمال مؤتمر العمل الدولى رقم ١٠٢ المنعقد فى جنيف، لتكون مصر بذلك ضمن أسوأ خمس دول تم إدراجها على القائمة التي لا تحترم اتفاقيات دولية وقعت عليها، خاصة اتفاقيتي ٨٧ و ٩٨ المتعلقة بالحريات النقابية وحق العمال فى تنظيم أنفسهم بحرية فى نقابات مستقلة وديمقراطية. كانت من أهم أسباب إصدار قرار منظمة العمل الدولية استمرار العمل بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ قانون التنظيم النقابي في مصر؛ والذى تحظر مواده على العمال تنظيم أنفسهم بحرية فى نقابات مستقلة، وتجبر العمال على الاشتراك فى اتحاد عمال وحيد هو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مع خصم الاشتراك إجبارياً من الرواتب، وهو ما يتناقض مع الاتفاقيتين الدوليتين ٨٧ و ٩٨ الموقعة عليها مصر، إضافة إلى المواد التى تحظر حق العمال فى الإضراب السلمى، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة مواجهة الاحتجاجات العمالية وعودة أساليب قمع التحركات العمالية التى وصلت إلى الفصل والقبض على العشرات من القيادات النقابية المستقلة والحكم عليهم بالسجن لسنوات. ونظراً لتحذير الخبراء والمحللون المصريون من تأثيرات وضع مصر بالقائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية في تقريرها السنوي ٢٠١٣ م، تستعرض هذه الورقة البحثية التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوضع مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية. القائمة السوداء قصيرة الأجل وطويلة الأجل تمثل القائمة قصيرة الأجل لمنظمة العمل الدولية نوع من التحذير المؤقت للدولة التي توضع بها أنها لم تنفذ اتفاقيتها الدولية الموقعة مع المنظمة، وأنه في حالة عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات ستضطر المنظمة لوضع اسم هذه الدولة المخالفة في القائمة طويلة الأجل، مما له من آثار سلبية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهذا ما سيتضح لاحقاً بوضع اسم مصر على القائمة القصيرة ثم القائمة الطويلة وما له من تأثيرات سلبية على الوضع الحالي لمصر في مختلف المجالات، جدير بالذكر أن مصر كانت مدرجة فى قائمة الحالات الفردية لمنظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠٠٧ وخلال عامى ٢٠٠٨ و٢٠١٠ نتيجة انتهاكاتها المتكررة للحقوق العمالية، وكانت منظمة العمل الدولية قد رفعت مصر من القائمة السوداء في أعقاب ثورة ٢٥ يناير نتيجة التعهدات التي أخذتها على نفسها حكومات ما بعد الثورة وقدمتها للمنظمة، من بينها التشريع الذي قدمه الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق، خلال توليه المنصب، والذي كان يضمن الحريات النقابية، غير إنه لم يتم إقرار المشروع قبل خروجه من المنصب، وتم التراجع عنه عن طريق مقاومة حكم القضاء بحل اتحاد عمال مصر ومد أمده أكثر من أربع مرات بالتجديد لمجالس الإدارات الحالية للنقابات العامة، ثم بتعديل قانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦م الذى كان الهدف منه إبعاد قيادات الاتحاد القديمة لصالح قيادات تابعة للنظام الحالي بعيدة عن العمل النقابى، وخارج الجمعيات العمومية مثلما حدث فى النقابة العامة للبترول، ثم بالإصرار على عدم إصدار قانون الحريات النقابية الذى توافق عليه الجميع إبان وزارة الدكتور أحمد حسن البرعي، وصياغة قانون بنفس المسمى مفرغ من مكاسب الحريات النقابية، ومفرغ من المحتوى الحقيقي له. أسباب وضع مصر على القائمة السوداء الأسباب من وجهة نظر وزارة القوى العاملة والهجرة :-الأسباب التى وضعت مصر على القائمة السوداء في رأى وزارة القوى العاملة والهجرة هو وجود عدد كبير من التنظيمات النقابية، التي يندرج بعضها تحت مظلة الاتحاد الرئيسى للعمال والعدد الأكبر منها عبارة عن اتحادات عمالية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك أن عدد النقابات المستقلة التى أنشئت حديثاً يزيد عن ٨٠٠ نقابة مستقلة بخلاف حوالى ٢٠٠٠ نقابة سبق تأسيسها رداً على تقييد الحريات النقابية فى مصر. وأشارت الوزارة أنه حول ملاحظات لجنة منظمة العمل الدولية على قانون (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والمعدل فى سنة ١٩٩٥، على بعض فقراته التى نصت على وجود تنظيم نقابى وحيد، فقد أوضحت الحكومة أنها قامت بإعداد مشروع جديد يتيح الحريات النقابية ويتوافق مع بنود الاتفاقية رقم (٨٧) وأنه تم عقد عدة جلسات للحوار المجتمعى حول القانون بين الأطراف الثلاثة (حكومة- أصحاب أعمال- عمال) تأكيداً لاحترامها للحريات النقابية وتمشياً مع إعلان الحريات النقابية والصادر فى مارس ٢٠١١ فى مصر وأنه بالفعل تم إدخال مشروع القانون للبرلمان ولكن صدر حكم المحكمة الدستورية بحل البرلمان وانتقال سلطة التشريع للسيد/ رئيس الجمهورية.

التأثيرات الاقتصادية والسياسية لوضع مصر



ونظراً لتوافق رغبات ممثلى العمال على ضرورة صدور القانون من البرلمان الجديد، فقد تم تأجيل مشروع القانون وإجراء المزيد من الحوارات المجتمعية التى شارك فيها ممثلو منظمة العمل الدولية بالقاهرة حتى وافق مجلس الوزراء فى مايو ٢٠١٣ على إحالة القانون لمجلس الشورى، وبذلك استمرت الوزارة في التبريرات لمنظمة العمل الدولية ولم يتضح السبب الحقيقي. كذلك أوضحت وزارة القوى العاملة أن لجنة منظمة العمل شددت فى توصياتها على ضرورة الإسراع بإصدار قانون الحريات النقابية الجديد المتوافق مع بنود الاتفاقية (اتفاقية ٨٧)، مشيرة إلى أن اللجنة أقرت إدراج ٤٢ دولة فى قائمة الملاحظات الطويلة، وأن مصر كانت من ٢٥ دولة تم إدراجها فى القائمة القصيرة مع كندا وإسبانيا وكوريا وتركيا واليونان وماليزيا والسعودية وبيلاروسيا وإيران. الأسباب من وجهة نظر الاتحادات المستقلة.. فيري كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية، أن أسباب وضع اسم مصر على القائمة السوداء، هو استمرار العمل بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ قانون النقابات، الذي وصفه بـ "سيئ السمعة"، الذي تحظر مواده على العمال تنظيم أنفسهم بحرية في نقابات مستقلة، وتجبر العمال على الاشتراك في اتحاد عمال وحيد هو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مع خصم الاشتراك إجبارياً من الرواتب، وهو ما يتناقض مع الاتفاقيتين الدوليتين الموقعة عليها مصر أرقام ٨٧ و٩٨، إضافة إلى بعض مواد قانون العمل التي تحظر حق العمال في الإضراب السلمي، يضاف إلى ذلك أيضًا ارتفاع وتيرة مواجهة الاحتجاجات العمالية وعودة أساليب قمع التحركات العمالية التي وصلت إلى الفصل والقبض على العشرات من القيادات النقابية المستقلة والحكم عليهم بالسجن لسنوات كما حدث مع عمال شركة حاويات الإسكندرية.

الأسباب التي أعلنتها منظمة العمل الدولية:- أعلنت منظمة العمل الدولية عن أسباب وضع مصر ضمن قائمة الملاحظات القصيرة والمعروفة إعلاميا بـ «القائمة السوداء» للدول التى تنتهك الحريات النقابية، ومنها تزايد القيود على الحريات النقابية، واستمرار العمل بقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦. وأشارت المنظمة إلى أن لجنة من خبرائها رأت بعض القيود على الحريات النقابية فى مصر، وأن الحكومة ردت على ذلك بأنه يوجد عدد كبير من التنظيمات النقابية يندرج بعضها تحت مظلة الاتحاد الرئيسى للعمال، وأن العدد الأكبر منها عبارة عن اتحادات عمالية مستقلة أنشئت حديثاً وهى تزيد على ٨٠٠ نقابة مستقلة بخلاف نحو ٢٠٠٠ نقابة أخرى سبق تأسيسها.وأوضحت المنظمة أنها لاحظت أن الحكومة عمدت إلى حبس كمال عباس، القيادى العمالى، بسبب دفاعه عن حقوق زملائه، إلا أن الحكومة أكدت أن قضية «عباس» شخصية غير مرتبطة بالعمال، وأن المشكلة كانت بينه وبين إسماعيل فهمى، نتيجة إقامة «الأخير» دعوى قضائية ضد «الأول» بتهمة إهانته، وأن المحكمة أصدرت حكمها بحبس «عباس» ٦ أشهر، وأنه استأنف الحكم فسقط عنه. وشملت أسباب وضع مصر فى القائمة السوداء استمرار الحكومة المصرية فى العمل بالقانون «٣٥» لسنة ١٩٧٦ والمعدل سنة ١٩٩٥ والمعروف بـ "القانون سيئ السمعة" التأثير الاقتصادي لوضع مصر علي القائمة السوداء يري الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق، أن وضع مصر على القائمة السوداء يؤثر على اتفاقيات التجارة الحرة، وسيؤدى إلى عرقلة بعض الاتفاقيات، كما ستكون تبعاته سيئة على المستوى الاقتصادى، خصوصاً عند التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولى، وباقى مؤسسات التمويل العالمية، ما سيؤثر سلبياً على مناخ الاستثمار في مصر. يري الدكتور أحمد مصطفي خبير تنمية بشرية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لتنمية الوعي العمال،



يؤثر وضع مصر على القائمة السوداء على اتفاقيات التجارة الحرة وسيؤدى إلى عرقلة بعض الاتفاقيات، كما ستكون تبعاته سيئة على المستوى الاقتصادى

أن مثلث القوة الاقتصادية الدولية متمثل في البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة الحرة وجميعهم لديهم تأثير قوي بأوضاع الدول النامية ولا سيما مصر، حيث أكد على أن وضع مصر على القائمة السوداء قصيرة الأجل سيؤثر على حجم الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية في مصر ولاسيما أن منظمة العمل الدولية تمنح مصر الكثير من المساعدات الفنية وتساعدها على إعداد اللوائح والقوانين لكنها حالياً معرضة للتوقف عن تلك المساعدات نتيجة إدراج اسم مصر في هذه القائمة ويعتبر ذلك تحذير أولي لتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر وخاصة اتفاقيتي ٨٧ ، ٩٨ بخصوص الحريات النقابية والحق في التنظيم. أكد الدكتور أحمد مصطفي كذلك على أن من التأثيرات الاقتصادية السلبية على وضع مصر على هذه القائمة هو منع التعاون الاقتصادي نهائياً مع مصر، ومنع تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر ومنع القروض والمساعدات الفنية والمالية، فعلى سبيل المثال تقدمت مصر بقرض لصندوق النقد الدولي بنحو ٤,٨ مليار دولار قد لا تحصل عليه مصر نتيجة وضعها في القائمة السوداء قصيرة الأجل، ذلك أن هناك شروط محددة من صندوق النقد الدولي بشأن التجارة وفكرة الحريات الاقتصادية والتي تعتمد بشكل رئيسي على الأوضاع العمالية في أى دولة لمنح القروض وهو ما لم يتوافر في مصر وفقاً لما صدر في نتائج أعمال الدورة ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ م. كذلك يؤثر وضع مصر على القائمة السوداء على اتفاقيات التجارة الحرة وهى اتفاقيات إعلان المبادئ الأساسية للعمال التي وقعت عليها مصر وهي (اتفاقيتي رقم ٨٧ و ٩٨ بشأن التنظيم النقابي والحريات النقابية – اتفاقيتي رقم ٢٩ و ١٠٥ بشأن العمل الجبري – اتفاقيتي ١٠٠ ، ١١١ بشأن المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التميز بينهم – واتفاقية ١٣٨ بشأن تحديد السن المحدد للعمل – واتفاقية ١٨٢ بشأن عمل الأطفال) وجميعهم تأثروا بوضع مصر على

ر علي القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية





القائمة السوداء.كذلك أكد الدكتور إيهاب الدسوقي رئيس مركز الدراسات الاقتصادية بأكاديمية السادات للعلوم الإداريـة، أن وضع مصر بالقائمة السوداء لمنظمة العمل العربية، من شأنه أن يزيد من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، خاصة وأن هذه الخطوة تأتي في أعقاب تخفيض التصنيف الائتماني لمصر وتراجع الاحتياطي النقدي بها، وتراجع السياحة بشكل كبير على خلفية الانفلات الأمني الذي شهدته مصر، وتحذيرات العديد من الدول مواطنيها من زيارة مصر، فهذا الإجراء من منظمة العمل الدولية من شأنه أن يؤثر على التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى مصر، ويزيد من حجم قلق المستثمرين الأجانب ويخلق حالة من

أوضحت المنظمة أنها لاحظت أن الحكومة عمدت إلى حبس كمال عباس، القيادى العمالى، بسبب دفاعه عن حقوق زملائه، إلا أن الحكومة ادعت أن قضية «عباس» شخصية وغير مرتبطة بالعمال

عدم الارتياح لاتخاذ قرار بالاستثمار في مصر فيضاعف من التأثيرات السلبية على الاقتصاد المصري. التأثير الاجتماعي لوضع مصر علي القائمة السوداء انطلاقا من مثلث علاقة العمال بأصحاب الأعمال والحكومة فإن وضع مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية سيؤثر بالسلب على وضع وعلاقة العمال بأصحاب الأعمال، فتضيق الخناق في الأوضاع الاقتصادية على مصر، من شأنه أن يؤثر على علاقة العمال مع الحكومة من ناحية لأنها من وجهة نظرهم لم تقم بتنفيذ المطالب العمالية وتحقيق المطالب الاقتصادية اتجاه العمال مما يؤثر بمزيد من السلب في علاقة العمال بالحكومة ، أيضاً من ناحية آخري فإن في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية فإن أى تفاوض بين العمال وأصحاب الأعمال من شأنه أن يؤثر سلبياً على أى نتائج لهذه المفاوضات في ظل انخفاض الإمكانيات الاقتصادية والمساعدات لأصحاب الأعمال مما يضطر للتنازل والاستغناء عن العمال في هذه الظروف فيولد صراعاً أكثر مما هو متواجد حالياً في مصر. التأثير السياسي لوضع مصر علي القائمة السوداء الدكتور طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة، يري أن وضع مصر على القوائم السوداء غير خاص بمنظمة العمل الدولية ولا المنظمات الإقليمية، ولكنه له علاقة بمعايير تفرضها الدولة المصرية، وتستوفيها الحكومة للالتزام بإقرار عضويتها، أما وضعها على القوائم السوداء، فمرتبط بعدم التزام الحكومة المصرية بالشروط والالتزامات الخاصة بتعامل المنظمة مع هذه الحكومات.فالحالة المصرية مرتبطة ببعض المحددات، منها غياب التشريعات الخاصة بالعمال، نظراً لوجود حالة من الضبابية، ومنظمة العمل الدولية ترى أن الحكومة المصرية لم تستوفيها في إطار علاقة المنظمة بالعمالة، وبالتالي فإن هذا معيار هام في غياب تكامل التشريعات واللوائح، وهناك حالة من الضبابية في هذه اللوائح مما يؤكد على أن مصر لم تلتزم بهذا ، وسبق أن وجهت المنظمة تحذيرات إلى مصر منذ أكثر من عامين ولم تلتزم بذلك الحكومة المصرية.الأمر الثاني هو غياب الرؤية الخاصة بحد معدلات الأجور العالمية، وارتباطها بالحالة المصرية، رغم أن القضية ليست حد أدنى وحد أقصى، لكن تداخل الاختصاصات داخل منظمات العمل في مصر وأصحاب الأعمال وقطاعات العمل وقطاع إدارة الأعمال، حيث أن الحكومة المصرية لم تستوف في هذا.كما أنه في ظل تصميم الحكومة على إدارة العلاقة مع العمال من منطلق معاقبة العمال على التظاهرات والإضرابات وحالات التمرد التي تشهدها بعض القطاعات الخاصة بالعمال، وأيضا غياب اتحاد عمال مصر عن الكثير من الأنشطة والمجالات المرتبطة بإيضاح الصورة وعدم وجود رؤية كاملة، وعلى هذا فإن منظمة العمل تبدأ بإعطاء بعض الملاحظات والتحفظات ورسائل التنبيه والتحذيرات، وفي حالة عدم استيفائها تقوم بوضع مصر على القائمة السوداء، وهذا الوضع الحالي يدل على فشل الحكومة المصرية في إقرار السياسات العمالية، وهناك توقعات أن ذلك يمتد إلى منظمات آخرى وليست منظمة العمل الدولية فقط.في هذا الشأن أكد الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق، نائب رئيس حزب الدستور للشئون السياسية، أن وضع مصر في القائمة السوداء في التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية، جاء بسبب انعدام الحريات النقابية والعمالية، والتدخل الحكومي السافر في الشأن النقابي، والسياسات الخاطئة التي تسير عليها الحكومة وغياب الشفافية في العمل النقابي، وإن هذا الإجراء من جانب منظمة العمل الدولية تجاه مصر، من شأنه أن يزيد من حدة الأعباء والضغوط السياسية عليها، أولها أن هذا الإجراء يعطي صورة سلبية للعالم عن مصر والحريات فيها. نظراً لأن الحريات النقابية هي جزء من الحريات العامة، التي ينبغي أن تتمتع بها المجتمعات الديمقراطية، حيث أنها انعكاس طبيعي للأوضاع السياسية والاقتصادية، وقرار منظمة العمل الدولية يؤكد غيابها في مصر، وهو ما يلقي بظلاله على الأوضاع فيها ويزيد من مخاوف المجتمع الدولي تجاه التحولات الديمقراطية في مصر، ويكشف بوضوح عن أن التحول الديمقراطي في مصر يعاني انتكاسة حقيقة مقلقة. أيضاً يري الدكتور إيهاب الدسوقي رئيس مركز الدراسات الاقتصادية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية،أن هذا الإجراء من شأنه أيضا أن يعطي صورة سلبية وغير ايجابية عن المجتمع المصري، وعن نظام الحكم، باعتباره نظام غير ديمقراطي لا يحترم الحقوق النقابية، وأوضح أن مصر ستدفع ثمن هذه الخطوة سياسيا واقتصاديا، وأن الاقتصاد المصري سيعاني جراء هذه الخطوة خاصة وأن تأتي في ظروف غير مواتية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، واتخاذ خطوات مماثلة من قبل العديد من المنظمات الدولية أثرت سلبا على الوضع المصري خاصة الاقتصادي، فهذه الخطوة يمكن أن تفتح الباب أمام عقوبات تفرض على مصر، مثل وقف المعونات التي تقدمها منظمة العمل لمصر وهي كثيرة، ووقف مد مصر بالخبراء الدوليين في مجالات عدة.

دولة عمال هيـــــــــــــ

فنى صيانة .. كمسارى .. سواق .. م





أصبحت مشاكل هيئة السكة الحديد لا حصر لها مع كثرة المطالب العمالية المشروعة وحوادث القطارات المتتالية التى تنذر بكارثة، والمسئولين فى غيبوبة لم يتحركوا على خلفية حادث أسيوط على حد وصف العمال ولم يستجد جديد حتى الآن مما أثار دهشة البعض وتساؤلاتهم.

فى البداية يقول محمد رضوان سائق قطارات بهيئة سكك حديد مصر نحن المسئولين عن جميع الحوادث وكبش فداء لجميع المسئولين والسادة المسئولين عن الإهمال من عدم صيانة الجرارات والعربات والسكة والإشارات، يتقاضوا حوافز شهرية بالألف أصبح قائدى القطارات اقل حافز فى جميع الطوائف وهم الذين يتعرضون للمخاطر من الدرجة الأولى.

وأضاف رضوان أن الجميع استبشر خيرا بعد وعد السيد الوزير بالاهتمام بالعاملين ماديا، "ولكن يا فرحة ما تمت" فلم يأتى الرد إلا فى بعض الأمور الفنية، أما الأمور المادية مثل حافز الإضافى فكان الرد بمنتهى العجرفة أنه متروك لمستشار الوزير لحين البت فيه وكأننا نخاطب عقول من كوكب أخر لا يقدرون حجم المسئولية نتيجة الغطرسة التى لا تجدى معنا نحن قائدى القطارات.

وتابع رضوان أصبحنا لا قيمة لنا بعد أن كان قائد القطار له كلمة مسموعة للجميع، فقائد السكة الحديد له قيمة عظيمة فى الدول الأوربية يطلق علية المهندس فلما لا يعملون بمثل هذا.. لابد من وقفة حاسمة تعيد لقائدى القطارات ومساعدهم كرامتهم لأننا أصبحنا ضعفا ولا حول لنا ولا قوة، نحن نعانى من كل شيء من الركاب والجرارات والعربات والسكة والإشارات والعجز الشديد فى جميع الأقسام.. وأشار محدثنا إلى أنه تعرض لإصابة خطيرة أثناء عملة على قطار رقم ٦٢٤ منوف – بنها أثناء قيام٣من الأشخاص بإلقاء البازلت على الجرار مما أدى إلى كسر جميع زجاج النظارة وإصابتى إصابة شديد بمفصل الكوع وتم طلب الإسعاف فى محطة الباجور.

وبقلب مضطرب وغصة اجتاحت صدره يتحدث المهندس وليد عدلى مهندس بورش الأسبانى قائلا: تكمن مشكلة سكك حديد مصر فى سوء الإدارة بجانب ظلم العامل لإنقاذ المسئول الكبير، فمشاكل المزلقانات مثلا يتحملها عامل البلوك، وأشار عدلى إلى أنه على الرغم من المكان الغير أدمى الذى يعمل فيه، وحتى إذا أهمل العامل فدخله وظروف مهنته الحساسة لها التأثير الأكبر علية،مشيرا إلى أن الاهتمام بعامل البلوك يبدأ من الناحية المادية و ينتهى بتطوير البلوك وتجهيزه بوسائل وأدوات حديثة تسمح له بالتواصل مع زملاء العمل،بالإضافة إلى ضرورة تدخل الهيئة للحد من انتهاك المواطنين لأسوار السكك الحديدية للعبور مع تشديد القانون فى هذا لغلق هذه الفتحات الغير قانونية.

وأضاف عدلى أن جميع المعدات التى يستخدمها سائقى القطارات وأماكنهم لا تصلح للاستخدام الآدمى، ودخولهم لا تكفى لسد احتياجاتهم، مع المصاعب الفنية التى تحول دون إنجاز أعمالهم وتؤدى أحيانا لكوارث و حوادث، مشيرا إلى أن هذه الفئة يلقى عليها اللوم والمسئولية بقتل الناس وإزهاق أرواح الناس مع إنه أول ضحية فى هذا الحادث.

و أكمل عدلى إلى أن ورش هيئة سكك حديد مصر مهمله بقدر كبير مع تزايد عمل العاملين وعدم توافر قطع الغيار، وعدم مطابقة الموجود منها للمواصفات القياسية، بل ووصل الأمر إلى عدم صلاحية بعض الجرارات والعربات للعمل نظرا لثقل وزنها مما يؤثر على القضبان.

وأشار محدثنا إلى أن ورش أبو راضى من الورش العظيمة والكبيرة وبها إمكانيات جبارة وتتفضل مشكورة بعمل عمرة لعربات القوى سيماف ونعلم أنهم يبذلون مجهود جبار ويعود الباور وقد أضحى فى أجمل صورة وفى منتهى الروعة. وتوجد بعض الملاحظات التافهة التى لا تقلل من المجهود الكبير المبذول فالعربة من الداخل الزجاج مقفول تماما ولا يوجد مكان لدخول الهواء إلا عن طريق الأبواب التى ليس بها كوالين وأبواب المحركات لا يحكم إغلاقها ومن يجلس فى الباور وهو يعمل.

ويقول سيد زغلول فنى بورش أبو راضى بالنسبة لنا كميكانيكية وكهربائية وعمال صيانة نحن أكثر فئة نتحمل مسئوليات كبيرة فى البلد وأخر فئة تتكلم وتطالب بحقوقها، ومفيش حد بيقف جنبنا، وكل واحد كل مسئول يبحث على نفسه ومصالحه فقط، " ولا يسأل عن العمال الغلابة أو الناس الشقيانة دى المهم المنصب المهم الكرسى المهم الناس دى تعيش و الناس الغلابة دى تموت".

كما يقول صلاح حسن كمسارى مشكلتنا تتمثل فى أن مرتباتنا لم تطرأ عليها أى زيادات وبطبيعة الحال فغلاء المعيشة فى استمرار يوميا ولم يرد أي مسئول علينا حتى الآن وقمنا باعتصامات كثيرة وإضرابات أكثر ولكن لا حياة لمن تنادى، كما نعانى من سوء المعاملة من الركاب بشكل يومى، لكن القطارات لها حق علينا والسكة الحديد خيرها علينا وفاتحة بيوتنا وطلبنا الوحيد هو "بدل العدوة" لأننا ككمسارية نتحرك وسط الركاب ونتعرض للأمراض والفيروسات كما نحتاج "لبدل مخاطر" مثل القطاعات الأخرى فى الدولة التى تتقاضى بدل مخاطر مؤكدا أن الإهمال أصبح سمة العاملين والقائمين على منظومة السكك الحديد فى مصر.

فيما يقول محمد الموصلى- قائد قطار: نحن نجتمع مع قيادات السكك الحديدية ونقوم بالالتزام بكل شيء، لكن للأسف يختلفوا معانا و يقهروا إرادتنا ولم ينفذ ما اتفقنا عليه، لعدم احترامهم لنا من جهة، ولخوفهم على مناصبهم،

ـــــئة السكك الحديدية

هندس .. عامل مزلقان .. الهم واحد





وكأننا سنأخذ رزقهم، ويحاربنا رئيس النقابة العامة ووزارة النقل، ويظهرونا بصورة مشوهة للمجتمع، وحين يقوم السائق بإضراب يتهمونا بالخيانة، ولا يبحثوا على السبب، على الرغم من إننا أكثر الناس حبا للهيئة، ومصدر أرزاقنا وأرزاق أبنائنا، ونتعايش منها، وكل احتياجتنا أن نتواصل مع المسئولين وننتظر للاستجابة إلى مطالبنا المشروعة أولا قبل تخويننا، وتنفيذ مطالبنا أما بالنسبة للأمور المادية فنحن صابرين، لكن المعدات البالية و التى تتسبب فى الحوادث لم نقدر على أن نصبر عليها، وفى النهاية يتحمل السائق المسئولية.

وتابع الموصلى أما بالنسبة لصيانة المعدات وتحديثها فهى مسئولية كبار القيادات فى السكك الحديد وهو عملهم وليس عمل السائق أو المشرف والقضبان والسينافورات، والمزلقانات، السائقين التى تتوفى كلها من المسئول عنها.

بينما يقول محمد لطيف سائق إحدى القطارات أن الوزير قال موظف الدرجة الثالثة يحصل على ٣ آلاف جنيه، وموظف الدرجة الثانية ٤آلاف جنيه، والأولى ٥ آلاف جنيه. لكن الحقيقة أن موظفى الدرجة ثالثة بيحصل على ألف ومائة جنيه وحوافز ٦٠٠ جنيه والمرتب ده لا يتناسب مع ما يعانيه فهو ملتزم بأربع قطارات قبلى، وقطارين بحرى.

وأضاف لطيف " أن الوزير وقيادات الوزارة لا يدركون ما نعانيه ويحتقرون مطالبنا المشروعة ويعتبرونها خيانة لتعطيل مصالح الناس، ويتساءل لطيف هل يكفى هذا المرتب فى ظل الأحوال وغلاء الأسعار.

ويرى "محمد فوزى" كابتن قطار أن جميع السائقين يعملون فى أيام الراحة لتزويد دخولهم لمواجهة متطلبات الحياة الصعبة، نحتاج أن نعيش فى كرامة، واستقرار، فزيادة أجورنا ستخفف من الحوادث، وتحفظ أرواح الناس، بالإضافة إلى الأعباء التى يواجها السائق من رداءة المعدات وعدم صلاحيتها وكل ده ضغط على السائق و إهدار لأدميتنا.

وأضاف فوزى إلى أن الاعتصامات والإضرابات من حقوقنا الشرعية وليست بلطجة كما يعتبرها الإعلام والنظام الحاكم، شوهوا صورة السائقين لدى الشعب وقالوا عنا الكثير عنا بأننا طماعين على الرغم من أنها حقوقنا، فالمطالبة بالحقوق ليست خيانة أو بلطجة، إحنا مش عاوزين فلوس من الوزارة إحنا عاوزين الوزارة تشوف المعدات البالية من سينافورات و مزلقانات لحماية الناس والسائق.

وتابع فوزى أننا يوميا نعانى من مشاكل الصيانة فنبحث عن العامل اللى يصلح فرملة أو عطل يقوم الركاب بالاعتداء عليه وبالإضافة للتهجم علينا و سبنا بأقذر الألفاظ.

كما يشير "السيد حمادة مساعد قائد قطار " فى الشتاء المياه تغرقنا أما فى الصيف الشمس وحرارة الماكينة تأثر علينا نحن نطالب فقط بحقوقنا، مضيفا: أن سوء صيانة الجرارات والسكة والمزلقانات والمنافذ وسوء إدارتها ونحن نحرص على مطالبنا حرصا على أرواح الناس وأموال الشعب ،وخوفا على أبنائنا، ويعلم الناس الكوارث التى تحدث فى الهيئة وقياداتها وظلمها لنا و تحميلنا نتيجة أخطائهم فلذلك جميع السائقين و المشرفين فى حالة غليان وغضب من المعاملة المهينة من قيادات هيئة السكة الحديد ووزارة النقل ونحن نريد منظومة أمنه تخدم المواطنين وتراعى حقوق العاملين بالسكك الحديدية.

ويقول محمد حسن من صيانة الجرارات ديزل القاهرة يؤكد أن معظم فنى ورش الفرز ليس لديهم الخبرة والعلم بما يكفى لحمل مسئولية صيانة بعض القطارات مشيرا إلى إنه يتم إتلاف عربات بالكامل بمحركاتها بواسطة فنيين ومع زيادة مرتباتهم قبل عملهم رغم أن الدولة تتحمل تدريبهم بالخارج ولكنهم لا يفتهون شيء مشيرا إلى أن السائقين لا يشبعوا من الطلبات. كأنه جالس فى المحرك الشغال والأبواب الخلفية يتم تركيب صاج قوى يخلع بسهولة غريبة وطبعا العربة بهذا الوضع العربة لا تصلح لسفر بها آدميون خصوصا وإن شهر رمضان قادم والجو حار.

كما يؤكد رفيق هنداوى رئيس رابطة قائدى القطارات تمر الهيئة بظروف صعبه ولكن هذا كله فى رقبتنا وهذا من ضعفنا الشديد فى بعض رؤساء للهيئة كلا منهم يبحث عن مصلحته الشخصية ولا يهمه مصلحة العامل ففى هذا الوقت لا نملك إلا أن نشاهد الحكومة ورئيسها أن يختار لنا وزير كفأ ورئيس هيئه يقدر المسئولية ويعرف هم الهيئة ويكشف فساد دام طويلا يهدر كل يوم أحدا مننا من الحوادث التى تحدث كل يوم وفى النهاية تقع على عاتق العمال فمن حقنا يجب أن تجلس معنا الحكومة وتتناقش معها ونختار رئيس لنا عنده لغة الحوار مع وحل مشاكله لكى نقف مع بعضنا ونرفع الهيئة التى مصدر قوتنا فلابد أن تقف جميع الطوائف فى الهيئة ضد الفساد الموجود يدا واحده لكى نرتقى ونرفع الهيئة ونحافظ على مصدر رزقنا.

كما طالب مهاب بركات رئيس رابطة مشرفى قطارات سكك حديد مصر كل من يعلم أى ضحية من ضحايا حوادث القطارات فى مصر أن يوصله به، حيث قرر أن يرفع قضية على المسئولين الخائنين و الخائبين الذى تقدم لهم بحل لمشكلات حوادث القطارات قائلا: تقدمت لهم منذ زمن بمشروع قومي مبتكر سينهي تماماً حوادث اصطدام وانقلابات القطارات مع توفير التمويل اللازم من السعودية ورغم ذلك لم يفعلوا أي شيء إلى اليوم.. لأن همهم أمورهم الشخصية فقط والاستمتاع بالمناصب والرواتب.. فهؤلاء المسئولين أعتبرهم خونة يستحقون الإعدام، والدماء التي سالت على قضبان مصر في رقبتهم إلى يوم الدين، فمحاكمة هؤلاء المسئولين في غاية الأهمية الآن، ألم يكفهم دهس ٥٠ طفل بريء في أسيوط؟

مبروك





براءة يسرى معروف وزملاءه من حكم بالسجن ثلاث سنوات

قضت محكمة استئناف محرم بك، اليوم الأحد، ببراءة يسرى معروف رئيس اتحاد عمال مصر الديمقراطى و أربعة من زملاءه فى شركة الإسكندرية للحاويات من تهمة الإضراب والتسبب في خسائر للشركة، وهم: أحمد صادق ، وأشرف محمود، وعصام الدين محمد مبروك، وهم ممثلي العمال في التفاوض مع قيادة المنطقة الشمالية العسكرية والذين عرضوا عليهم مطالب العمال أثناء الإضراب.

وكانت محكمة جنح الإسكندرية فى جلستها المنعقدة يوم ٢٠١٢/٩/٢٣ قد أصدرت حكما بالحبس لمدة ثلاث سنوات ضد خمسة من عمال شركة تداول الحاويات بميناء الإسكندرية على خلفية الإضراب عن العمل الذي قام به عمال الشركة من أجل المطالبة بإقالة مجلس إدارة هيئة الميناء الذي اتهموه بالفساد و بعودة أرصفة الميناء التي قامت هيئة الميناء بتأجيرها لشركات صينية وشركات غير معروفة إلي الدولة مرة أخري .. وكان رئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع قد تقدم ببلاغ ضد العمال المضربين اتهمهم فيه ومجلس إدارة النقابة المستقلة للعاملين بشركة الإسكندرية لتداول الحاويات بتحريض العمال علي الإضراب كما اتهمهم بالإضرار بالمال العام واحتجاز العاملين ومنعهم من أداء عملهم في شحن وتفريغ السفن. وأصدرت النيابة قرارا بحفظ التحقيق في البلاغ المقدم من الشركة، فتقدمت الشركة بتظلم ضد قرار النيابة بحفظ التحقيق والذي علي أثره فتحت النيابة التحقيقات في البلاغ.

ومثل العمال أمام نيابة الميناء في شهر مارس ٢٠١٢ التي باشرت التحقيق في البلاغ المقدم والتي استمرت في التحقيقات واستدعت العمال ثلاث مرات وفي كل مرة كانت تخلي سبيلهم بعد الاستماع لأقوالهم ومناقشتهم في المنسوب إليهم من تهم الإضراب والتحريض عليه والإضرار العمدي بالمال العام وكان محامي العمال قد طلب من النيابة انتداب لجنة من كلية الهندسة جامعة الإسكندرية لتحديد الإضرار الواردة في الاتهام للعمال بالتخريب وعدم اعتماد تقرير الشركة الذي ذكر إضرار وهمية وتخريب لم يحدث ثم أحالت النيابة القضية لمحكمة جنح الإسكندرية والتي أصدرت حكمها غيابيا. بحبس خمسة عمال هم: احمد حسن صادق رئيس نقابة العاملين بالشركة(المستقلة)، ويسري معروف (الأمين العام)، واشرف إبراهيم، ومحمد عبد المنعم، وعصام الدين محمد مبروك، وهم ممثلي العمال في التفاوض مع قيادة المنطقة الشمالية العسكرية والذين عرضوا عليهم مطالب العمال أثناء الإضراب.

هذا وقد أصدر الاتحاد الدولي لعمال الصناعات أصدر بيانًا قبل جلسة البراءة أعلن فيه تضامنه مع قادة وعمال شركة الحاويات بالإسكندرية بقيادة النقابي يسري السيد معروف رئيس اتحاد عمال مصر الديمقراطي، وأكد على دعمه لـ"نضال عمال الموانئ ومناولة البضائع في شركة حاويات الإسكندرية، من أجل تحسين شروط وظروف العمل، ومساندتهم في قضيتهم المتهمين فيها بالإضراب والتسبب في خسائر بالشركة منذ عام ٢٠١١.



حقوق أصحاب المعاش فى قوانين التأمينات المختلفة



س ـ ما المقصود بالمكافأة وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؟

ج ـ نظام المكافأة قرر اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ بدلا من نظام الادخار السابق وتستحق المكافأة طالما استحق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة و يتم حسابها على أساس شهر عن كل سنة من مدة الاشتراك فى نظام المكافأة يضاف إلى ذلك المدد المحسوبة مقابل مبلغ الادخار عن المدة السابقة على ١٩٨٤/٤/١وتستحق بحد أدنى عشرة أشهر فى حالات انتهاء الخدمة للعجز الكامل أو الوفاة.

س ـ ما هى المزايا التى يمنحها تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؟

ج ـ إنشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات، تخفيض ٥٠٪ فى أجور السفر بالسكك الحديدية مرتين سنويا وفى أسعار دخول المسارح والسينما المملوكة للدولة، ومن رسوم دخول الأسواق والمعارض التى تقيمها الهيئة العامة لشئون المعارض الدولية، و٢٠ ٪ من نفقات الرحلات التى ينظمها القطاع العام، تخفيض في أجور السفر على طائرات مصر للطيران ٥ ٪ للرحلات الخارجية و١٠ ٪للرحلات الداخلية.

س ـ ما هو المقصود بتعويض المدة الزائدة فى تامين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؟

ج ـ هو التعويض الذى يستحق عن المدة التى تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش (فى معظم الحالات مدة ٣٦ سنة اشتراك) ويحسب هذا التعويض على أساس ١٥٪ عن كل شهر زائد عن المدة اللازمة للحصول على الحد الأقصى للمعاش وذلك عن كل سنة من سنوات المدة الزائدة وذلك على أساس متوسط الأجر الشهرى خلال السنتين الأخيرتين لمدة الاشتراك.

س- ما هو المقصود بالمعاش فى تامين الشيخوخة والعجز والوفاة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؟

ج- يعتبر المعاش هو الميزة الرئيسية التى يقدمها تامين الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين لدى الغير، سواء كان هذا الغير الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص، ويعتبر المعاش هو الميزة الرئيسية لتامين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك لان الهدف من نظام التامين الاجتماعى هو تعويض المؤمن عليه عن الخسارة التى يتعرض لها نتيجة تحقق احد المخاطر المؤمن ضدها.

س- ما هو المقصود بالمعاش فى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦؟

ج- المعاش فى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالتأمين على أصحاب الأعمال ومن حكمهم هو الهدف الأساسى من هذا التأمين باعتباره تعويضا عن الدخل الدورى الذى ينقطع نتيجة أى من المخاطر المؤمن ضدها فى هذا القانون، وتشمل هذه المخاطر المؤمن ضدها فى هذا القانون (القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالتامين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم) بلوغ سن التقاعد وهو ٦٥ سنة أو العجز الكامل أو الوفاة.

س ـ ما هو المعاش فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨؟

ج- المعاش فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالتامين على العاملين المصريين بالخارج غير المؤمن عليهم داخل البلاد، يقصد به تلك الميزة التى هى الهدف الأساسى أو الرئيسى من هذا التامين باعتباره تعويضا عن الدخل الدورى الذى ينقطع نتيجة تحقق أى من المخاطر المؤمن ضدها.

س- ما هو المقصود بمنحة القطع التى تستحق وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ٧٨؟

ج- تستحق منحة القطع وفقا لهذا القانون للابن أو الأخ الذى يقطع معاشه لزوال سبب الاستحقاق حيث سبق أن أوضحنا إنه يشترط لاستحقاق الابن فى المعاش أن تكون سنه أقل من ٢١ سنة ، ويستثنى من ذلك الطالب حتى سن ٢٦ سنة كما يستثنى من ذلك الحاصل على مؤهل عال حتى ٢٦ سنة ، أو الحاصل على مؤهل متوسط حتى ٢٤ سنة أو الالتحاق بعمل وكذا العاجز عن الكسب أى يستمر الابن أو الأخ فى صرف المعاش طالما توافرت شروط الاستحقاق.

س ـ ما الحالات التي يستحق فيها معاش القانون ٥٠ لسنه ١٩٧٨ بشأن التأمين على المصريين العاملين في الخارج ؟

ج ـ (١) بلوغ سن الستين (الشيخوخة)

(٢) انتهاء العمل قبل سن الستين (المعاش المبكر)،

(٣) العجز الكامل خلال فترة استمرار العمل،

(٤) العجز الكامل خلال سنه على الأكثر من تاريخ انتهاء العمل أو التوقف عن أداء الاشتراكات أيهما أسبق،

(٥) الوفاة خلال فترة استمرار العمل،

(٦) الوفاة خلال سنه على الأكثر من تاريخ انتهاء العمل أو التوقف عن أداء الاشتراكات أيهما أسبق.

س ـ ما هي شروط وتاريخ استحقاق معاش الشيخوخة في القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن التأمين على المصريين العاملين فى الخارج؟

ج ـ معاش الشيخوخة: يستحق أول الشهر الذي بلغ فيه سن الستين وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا وفى حالة استمراره في عمله بعد بلوغ هذه السن لاستكمال هذه المدة يستحق المعاش من أول الشهر الذي تستكمل فيه المدة.

س ـ ما هي شروط وتاريخ استحقاق المعاش المبكر في القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن التأمين على المصريين العاملين فى الخارج؟

ج ـ يجوز للمؤمن عليه طلب صرف المعاش إذا انتهى عمله قبل سن الـ٦٠ وكانت مدة اشتراكه لا تقل عن ٢٤٠ شهرا ويستحق المعاش أول الشهر الذي تقدم فيه بطلب الصرف، وفى هذه الحالة يخفض المعاش وفقا للنسب الآتية: ١٥٪ إذا كان سن المؤمن عليه في تاريخ تقديم الطلب أقل من ٤٥سنة،١٠٪ إذا كان سن المؤمن عليه في تاريخ تقديم الطلب ٤٥سنه وأقل من ٥٠سنة، ٥٪ إذا كان سن المؤمن عليه في تاريخ تقديم الطلب سنة ٥٠ وأقل من ٥٥سنة.



الطائر المجروح



بقلم : بسنت الجمل

من منا لم يحلم يوما بالطيران وأن تتحول الأيدى المكتوفة إلى جناحان تريد أن ينبسطا بقدر إرادتك بالخروج عن نطاق الواقع، ولكن وفجأة يحدث هبوط اضطرارى نتيجة ندوب بل جروح بالأجنحة ،أنتمى إلى عالم الطيران ومن التحليق فى السماء ونزولا على الأرض مرورا بالثورة وسُمو حلمها بتحقيق العدالة وإن كنت أطلق عليها فرصة كانت لمراجعة كُل منا نحن الفراعنة ذات الضمير، فرصة للتطهر من كل تشوهات المرحلة السابقة وكأنها بمثابة عملية تجميل لوجه بات قبيحا دهرا من الزمن.. ولقد سألت نفسى أين الخطأ ؟ وما هو السبيل مع مسلسل التحايل؟ وإذا كان السبيل هو أيضاً مصافحة التحايل!! فلماذا من الأصل كانت الثورة وهل كان الغرض استبدال الوجوه ليس أكثر؟

قضية النقابات المستقلة "تعتبر من أهم ملامح الثورة المصرية، فقد اتجهت معظم القطاعات المنظمة إلى تكوين نقابتها المستقلة سعيا لتحقيق حقوق العاملين وامتثالا لقيم العدالة فكانت حلم العامل المصرى الذى أستنكر الامتهان من أرضه وموطنه، والأشد.. الحيرة من القوانين المنظمة لهذه المعزوفة الصاخبة، المعادلة المصرية للاستفادة من العامل لأخر سعر حرارى فى الجسد، وطبعا شعار الزمن الجميل "احمدوا ربنا إنكوا لاقيين شغل"، تقدمنا بخالص العزاء كثيرا فى قطاع النقل البرى فى السنوات الأخيرة وبالأخص حوادث قطارات السكة الحديد نتيجة امتداد أيادى الإهمال إلى كل التفاصيل التى تحكم العمل، كذلك عمال مترو الأنفاق، يأخذننا هذا إلي حالة الترقب الدائم لوقوع الكارثة بعينها والتقدم أيضاً مع الأسف بخالص العزاء تباعا فى قطاع النقل الجوي، إضراب الضيافة الجوية وما أدراك ما كان يحمله كل إضراب فى طياته.

بكل أسف الثورة وحلم التغير لم يستطع احتواء مؤسسات بلدنا لأولادها.. ومن السماء إلى الأرض مروراً بجميع إضرابات العمال كانت النقابات المستقلة هى طوق النجاة.. والفضل يرجع إلى من أطلق هذا القانون فى ١٢ مارس ٢٠١١ الدكتور أحمد البرعى أستاذ تشريعات العمل وزير القوى العاملة السابق فى وقت حكومة الدكتور عصام شرف، وهو قانون الحريات النقابية بناء على الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر وهى ٨٧ لسنة ١٩٤٨ وهى بشأن الحرية النقابية وحق التنظيم و ٩٨ لسنة ١٩٤٩ والتى تعطى العامل الحق فى التفاوض فى رزقه.. والإضراب فى حال الاستهانة وبمعزل عن (الأنين) فإذ بالصراخ هو الحل.. وفى ٢٠١١ كان الانتصار للثورة المصرية حيث رُفعت مصر وبشكل مبهر للعالم من القائمة السوداء "لمنظمة العمل الدولية " فى بلد اغتيلت فيه الحرية لعقود وكانت ثورة عمالة هى الشرارة الأولى عندما ثار عمال المحلة للغزل والنسيج فى ٢٠٠٨، وبشكل أشد ضراوة من نظام مبارك تم التعامل بشكل تعسفى مع العاملين بشركة الحاويات الإسكندرية حيث صدرت أحكام بالسجن لخمسة من أعضاء النقابة المستقلة بتهمة عمل إضراب، وعمال منجم السكرى قام المستثمر بفصل ١٢ عامل منهم ٧ أعضاء فى النقابة المستقلة، وكذلك استدعاء النيابة لـ٣من القيادات النقابية لعمال المترو، وعودة إلى رواد السماء ثانية فتم توجيه التحريض على الإضراب إلى ١١ مضيف جوى وتم التحقيق مع ٣ منهم رئيس النقابة المستقلة.. ما كم هذا التنكيل بالأيادى المصرية على جميع القطاعات وخاصة بالقيادات النقابية التى تطالب بالحق فى "عيش . حرية. كرامة إنسانية" يذكرنى هذا بفريد شوقى فى فيلم "باب الحديد" للعبقرى المبدع المخرج العالمى يوسف شاهين لما كان بيصرخ ويقول يا إخواننا عايزين نعمل "نقابة" وهذه النقابات بعيدة كل البعد عن قانون ٣٥ وهو قانون وإن صح فهو الشهير بقانون (سيئ السمعة) وهو القانون القائم على أساسه الإتحاد العام للحزب الوطنى سابقا والحزب الحاكم حاليا والذى يتبعه الـ ٢٣ نقابة عامة فى جمهورية مصر العربية..

ونظرا للدوران فى الدائرة المغلقة، هل من المعقول أن نحاسب ويتم التحقيق مع من يقف فى وجه من أفسد الحياة السياسية العمالية عندما وقف القيادة العمالية الأستاذ/ كمال عباس.. المنسق العام لدار الخدمات، فى جنيف ٩ يونيو ٢٠١١ فى مؤتمر العمل الدولى اعتراضا على كلمة الأستاذ/ إسماعيل فهمى القائم بأعمال الإتحاد العام للعمال الحكومي..عندما تحدث باسم ثورة مصر ودماء شباب وعمال مصر من طالبوا بأبسط حقوق الفرد "حق العيش الكريم دون مهانة"، إن استمرار التحقيق مع رموز الثورة ليس دليل إلا علي" خيبة الأمل" الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر يتزامن انعقاده هذه الأيام فى چينيف مع نفس المخصصات للسياحة النقابية لرموز الإتحاد العام المتآلف حاليا من خليط رائع من (الفلول والجماعة) ولا مساحة أو وضعية قدم لكيانات الثورة (ولا أى اندهاشه).. ولكن لن يتم تكميم أفواه الكيانات التى عرفت طريقها للحق وعلى الله التوكل فى ألا يضار كل مطالب بحقه..

فقد تقدم أعضاء مجلس الشعب المنحل الدكتور/ عمرو حمزاوى والأستاذ/ أبو العز الحريرى بناء على طلب من قيادات مؤتمر عمال مصر الديمقراطى بمشروع القانون للدكتور/ أحمد البرعى للحريات النقابية، كذلك قامت الأحزاب المدنية مع الكيانات القائمة على حقوق العمال بأكثر من مبادرة لسرعة إصدار القانون وذلك لعدم سيطرة" تيار بعينة" على حقوق العمال. ولكن دون فائدة وانطلاقا من هذا التصور الاختزالى لحق العامل على حساب توجه جماعة أو حزب معين فإن قانون الحريات النقابية هذا القانون يعتبر الدستور الذى بين الدولة والعمال.. فدوره يجيء من اسمه، فكيف بعد دم شهداء العمال فى ثورة ٢٥ يناير يتم إطلاق تصريحات حديثاً من قبل وزارة القوى العاملة والهجرية بعدم إيداع أى نقابة فى المؤسسة التى يوجد بها نقابة مسبقا كذلك إطلاق قانون توافقى يسمح بتعيين القيادات النقابية الموافقة لتدخل الإدارة المتمثلة فى وزارة القوى العاملة والهجرة على الرغم أن التطبيق الصحيح للقانون فى أن جهة الإيداع للأوراق للنقابة هى المحكمة التى يقع فى دائرتها مقر النقابة وليس الإجراء المؤقت الحالى وهو الوزارة كذلك حق وحرية النقابات فى إجراء انتخاباتها بعيدا عن إشراف الوزارة.. للأسف إعادة الكرة ثانية فى إجبار العامل للاشتراك والخضوع للنقابة واحدة والرأى والتوجه الواحد الذى فى الأصل لا يعبر عنه! وكأنه استعادة العهد القديم بنفس الآليات مع اختلاف الوجوه فقط .. فكيف نستبدل هيمنة الحزب الوطنى على قيادات الإتحاد العام للنقابات بحزب أخر، والآن ونحن فى ٢٠١٣ وظل الشرعية الموقوتة .. أين مصر وقد رجعنا مرة أخرى للقائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية ! دعوهم يكونوا نقابتهم "قبل أن يفيض الوجع" المسمى (بالفئوية).



دار الخدمات النقابية والعمالية



منظمة من منظمات المجتمع المدنى المصرى غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها فى مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين فى ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التى أخذت فى التنامى آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم فى تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابى "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

أهداف الدار

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق فى الإضراب، وحق العمال فى بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص فى المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧-دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمى وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات فى هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التى صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات..متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات ، ومخاطبة أعضاء البرلمان ، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه ، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التى تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪).. حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة..وذلك لتعزيز هذه التحركات ، والدفاع عنها فى مواجهة أى من صور الانتهاك أو التحرش..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة : حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية :

• المشاركة فى الفعاليات التى تنظمها هذه الحركات.

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى.

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، أو من أجل تجارة عادلة ، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فىَ الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدنى لمراقبة الانتخابات، مشاركة فى أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية ، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة فى مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات...حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية :

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن :

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج فى تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية :

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغى لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية فى الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم فى استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل.. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم..فى دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل.. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها.. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها.

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.

كلام صنايعية

نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى
ديسك
حسين المصرى

المراسلات والاتصال
دار الخدمات النقابية والعمالية
البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكسن: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/ ٣٥٤٥٣٣

نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٠٩١٥٦٠٢٣ / ٠١٤٠١٩٢٨٥٤

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا ٠١٢ ١١٩٧٢٢٣٥

الإسكندرية: ٨٩ش جمال عبدالناصر- سيدى بشر- أمام ألبان حجازى ٠١٢ ١١٩٧٢٢٣٤/ ٠٣٣٥٩٢٦٠٩



طول ما الدم المصرى رخيص
يسقط.. يسقط أى رئيس

مبروك.. ومكملين







للمرة الثانية خلال اقل من عامين ونصف يثبت الشعب المصرى الرائع والمبهر قدرته الخارقة على صنع المعجزات، لتنتفض الملايين فى كافة شوارع المحروسة وميادين الحرية ملبية نداء شبابها الثائر، عاقدة العزم على إسقاط نظام فاشى قد استطاع فى غفلة من الجميع وفى ظل ظروف سياسية معقدة الاستيلاء على ثورة هذا الشعب العظيم.. انتفض الشعب المصرى العظيم ليعيد إلى هذا الوطن هويته الوسطية.. المتسامحة.. الجامعة وليست المفرقة، ليستعيد مصر وطنا للجميع دون إقصاء، وطنا للحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

انتفض الشعب المصرى وفى القلب منه عماله الشرفاء الذين سارعوا بتلبية النداء وإعلان حالة العصيان المدنى والإضراب العام والانضمام بأسرهم إلى ميادين الحرية فى القاهرة والإسكندرية والسادات والمنوفية وقنا والمحلة وحلوان وكافة محافظات الجمهورية، مؤكدين انحيازهم للدولة المدنية، دولة العدالة الاجتماعية، ليكللوا بذلك نضالاتهم اليومية عبر العامين الماضيين والتى قدرت فقط فى العام الأخير بأكثر من ثلاثة آلاف إضراب واعتصام عمالى، بخلع نظام لم يعرف من آليات الحكم سوى معاداة العمال والطبقة العاملة المصرية.

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تهنئ الشعب المصرى العظيم على هذا الإعجاز الذى سيسجل بحروف من نور فى التاريخ الإنسانى، تدعو عمال مصر إلى التمسك بمبادئ الثورة حتى تحقيق كافة مطالب الثورة وفى القلب منها مطالب العمال من تحقيق العدالة الاجتماعية وانتزاع حريتهم النقابية، وأن يكون من ضمن أوليات المرحلة القادمة سرعة تنظيم حوار مجتمعى وتطوير آليات التفاوض الاجتماعى بين أطراف العملية الإنتاجية للوصول إلى ميثاق شرف مجتمعى، وخارطة مستقبل واضحة ومجدولة زمنيا من أجل مصر وطنا للحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.